

3. كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية .

4. قطع الغيار للموجودات الثابتة معفاة من الرسوم الجمركية .

قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014

يعتبر قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 تشريعا ملائما لجذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية ويهدف الى زيادة معدلات الاستثمار والتوسع في المشاريع القائمة وقد عمل القانون على :-

1. توحيد التشريعات ومرجعية الاستثمار .
2. تبسيط اجراءات ترخيص النشاطات الاقتصادية .
3. اعداد دليل للترخيص .
4. اعتماد مبدأ تلقائية الحوافز .
5. تشجيع المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
6. منح مزايا وحوافز جمركية وضريبية .
7. مراعاة مصالح المستثمر .
8. تشجيع الاستثمار في المناطق النائية .



اهم مواد قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 المتعلقة بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي :

1. المادة رقم (4/ب) وتتضمن الجداول الخاصة بمدخلات الانتاج اللازم لممارسة النشاط الزراعي والتي تعفى من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات .
2. المادة (9/2) وتتضمن احقية ملكية المشروع الى اي مستثمر آخر مع الاستمرار في الاستفادة من الاعفاءات والمزايا الممنوحة .
3. المادة رقم (10) يحق لاي شخص غير اردني أن يستثمر في المملكة ويعامل معاملة المستثمر الأردني .



وزارة الزراعة

هاتف : + 96265686151

فاكس : + 96265686310

المملكة الأردنية الهاشمية



وزارة الزراعة

قطاع المشاريع

مديرية تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال
الزراعية

2018



اعداد

م. خالد زياب

م. رنا نصير

بإشراف

م. اياد الحنيطي

عوامل تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

1. تنوع المناخ مما يؤدي الى الانتاج في اوقات مختلفة من العام .
2. وجود تقنيات حديثة يمكن تبنيها بيسر .
3. نجاح اساليب الادارة الجيدة للمحاصيل والتي تشمل المكافحة المتكاملة والزراعة العضوية .
4. وجود الكوادر الفنية المؤهلة .
5. وجود البنية الاساسية المناسبة .
6. الميزة النسبية للإنتاج الزراعي الاردني .
7. قرب الاردن من اماكن الاستهلاك الرئيسية في الخليج والاسواق الاوروبية.

8. البيئة السياسية المستقرة.

9. المناخ الاستثماري السائد في الاردن .

10. الاسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة امام القطاع الزراعي .

11. الاقتصاد الموجة نحو السوق الحر .

12. رزمة من الحوافز والاعفاءات لتشجيع الاستثمار .

13. الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي .

14. وجود العديد من الفرص الاستثمارية وخاصة في مجال انتاج الخضروات والفاكهة وتربية المواشي وزراعة الاعلاف والتصنيع الغذائي والتعبئة والتغليف .

الحوافز والاعفاءات لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

1. يعفى من ضريبة الدخل اول مليون دينار من مبيعات الشخص الطبيعي المتأتمية من نشاط زراعي داخل المملكة .

2. يعفى من الضريبة اول خمسين الف دينار من الدخل الصافي للشخص الاعتباري المتأتمية داخل المملكة من النشاط الزراعي .



مميزات البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي الاردني

تقسم المناطق الزراعية في الاردن الى ثلاث مناطق طبيعية ومناخية رئيسية:-

1. منطقة وادي الاردن وتمتد من المنخفضات الشرقية وحتى الحدود الجنوبية لبحيرة طبريا في الشمال اضافة الى نهر الاردن والبحر الميت وتتميز بالتربة الخصبة ومناخها الفريد وتوفر مياة الري فيها ودرجات الحرارة فيها اعلى من المناطق المحيطة بوضع درجات مئوية طوال العام مما يعطيها ميزة نسبية عن المناطق المختلفة في المملكة .

2. المرتفعات الجبلية والتي تمتد من وادي الاردن على نهر اليرموك في الشمال وحتى العقبة وتقال المناطق الزراعية المرتفعة القسط الاكبر من هطول الامطار في الاردن وتضم معظم الغطاء النباتي في الاردن حيث تكثر زراعة اشجار الزيتون والفاكهة .

3. مناطق البادية الشرقية حيث تتميز بارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار وتصلح لزراعة المحاصيل المختلفة المروية عن طريق الابار الارتوازية .

في ضوء سعي وزارة الزراعة للتصدي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في ظل التغيرات الاقليمية والدولية تم استحداث مديرية تشجيع الاستثمار وريادة الاعمال الزراعية التي تهدف الى:-

1. اعداد خارطة الاستثمارية الزراعية على مستوى المحافظات واعداد قوائم للفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي .

2. وضع التوصيات الخاصة بجعل بيئة الاعمال في المناطق المستهدفة جاذبة للاستثمارات ومتابعتها مع الجهات المعنية والتنسيق مع هيئة تشجيع الاستثمار للتأكد من تبنيها وفعاليتها في استقطاب المستثمرين

3. التنسيق مع الشركاء والجهات المانحة وتزويدهم بأولويات الدعم من البرامج والمشاريع ومتابعة تنفيذها مع الوحدات التنظيمية المختلفة

4. دراسة بيئة الاعمال الزراعية واقتراح الاجراءات وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي

5. اعداد وتطوير التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

6. عمل دراسات شاملة لتقييم البيئة الاستثمارية وتحديد المعوقات الاساسية التي تواجه المشاريع الزراعية والتنمية في المناطق الزراعية ذات الاولوية .

7. متابعة تسجيل الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية .

8. اقتراح التوصيات المناسبة لعمل الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية .